



Al-Mawaddah: Jurnal Hukum dan Ekonomi Keluarga Islam

Volume 1 Nomor 1 Juni 2025

Email Jurnal : al.mawaddah.ejournal@gmail.com

Website Jurnal : <https://ejournal.stdiis.ac.id/index.php/al-mawaddah/>Al-Mawaddah
Jurnal Hukum dan Ekonomi Keluarga Islam

زكاة أسهم الشركة

(دراسة مقارنة بين المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)

والقانون الإندونيسي رقم ٢٣ سنة ٢٠١١ م)

Amelia Ersah Rahmadiyah

Program Studi Hukum Keluarga Islam

Sekolah Tinggi Dirasat Islamiyah Imam Syafi'i Jember

ameliaersa125@gmail.com**ABSTRACT**

In light of rapid technological and economic developments, stock trading activities in Indonesia are now widely conducted through mobile applications. This shift necessitated updates to the regulatory framework, leading to the replacement of Indonesian Law No. 1 of 1995 with Law No. 40 of 2007. Similarly, zakat regulations evolved over time: the first legal provision on zakat appeared in 1999, later revised by Law No. 23 of 2011. Within this context, the present study examines the issue of zakat on company shares through a comparative analysis between the Sharia standards of the Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions (AAOIFI) and Indonesian zakat law. This research adopts a qualitative library-based method by analyzing relevant scholarly works and official documents. The study aims to explore the extent of alignment between the two frameworks in affirming the obligation of zakat on shares, which are classified as invested assets. The findings indicate no significant differences between AAOIFI's standards and Indonesian law. Both sources assert that zakat on shares falls under the category of trade zakat, which is linked to gold zakat, and is calculated at 2.5% of the share value if it reaches the nisab equivalent to 85 grams of gold.

Keywords: Zakat on Shares, Sharia Standards (AAOIFI), Indonesian Law

الملخص

في ظل التطور السريع للتكنولوجيا والاقتصاد، أصبحت أنشطة بيع وشراء الأسهم في إندونيسيا تُمارس عبر التطبيقات الذكية، مما استدعى تحديث القوانين الناظمة لها. وقد استُبدل القانون الإندونيسي رقم ١ لسنة ١٩٩٥ م بالقانون رقم ٤٠ لسنة ٢٠٠٧ م لمواكبة هذا التطور. كما تطورت أحكام الزكاة بدورها، فصدر القانون الإندونيسي الأول بشأن الزكاة عام

١٩٩٩م، ثم عدّل بالقانون رقم ٢٣ سنة ٢٠١١م. وبالاستناد إلى هذا السياق، يبحث هذا الدراسة مسألة زكاة أسهم الشركات من خلال مقارنة بين المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIF) والقانون الإندونيسي. تعتمد الدراسة على المنهج المكتبي (*Library Research*) من خلال تحليل الكتب والوثائق ذات الصلة. ويهدف البحث إلى بيان مدى التوافق بين المرجعين في تحديد وجوب زكاة الأسهم باعتبارها أموالاً مستثمرة. وخلصت النتائج إلى أن الجانبين لا يختلفان اختلافاً جوهرياً، فكلاهما يقر بأن زكاة الأسهم تدخل ضمن زكاة التجارة، وتقدر بنسبة ٢,٥٪ من القيمة إذا بلغ النصاب ما يعادل ٨٥ غراماً من الذهب.

الكلمات الرئيسية: زكاة الأسهم، المعايير الشرعية (AAOIF)، القانون الإندونيسي

أ- المقدمة

بني الإسلام على خمسة أركان تجب على المسلمين أداؤها، ومنها الزكاة، لقد قال الله تعالى ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾^{٨٢} وقال ابن كثير "أن الزكاة فريضة واجبة"^{٨٣} وقال تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾^{٨٤} وههنا تعرف أن شريعة الزكاة تحث على الحرص في اكتساب المال، حيث لا يتعلق بعضهم بعضاً على الآخر ويكون في مساعدة بعضهم والتعاون بينهم. ومن هذا الأمر فوائد منها تطهير ماله وقال الله تعالى ﴿وَخُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلَّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ وقال ابن كثير "أن الله تعالى قد أمر رسوله صلى الله عليه وسلم بأن يأخذ من أموالهم صدقة يطهرهم ويزكهم بها"^{٨٥} ومع تطویر الأزمنة، يتطور موضوع الزكاة كذلك، منها الزكاة التي تجب إخراجها من الضمانات مثل الأسهم في الشركة. والآن، كثرت الشركة التي تباع أسهمها للناس عموماً لسبب من الأسباب، منها البحث عن زيادة رأس المال أو يجلب من يريد أن يكون من يمول للشركة أو يبحث عن المال ليسدد ديون الشركة، ولذلك فإن الأسهم نباع وتشتري في محل بيع الأسهم.

^{٨٢} البقرة: ٤٣.

^{٨٣} أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري، تفسير ابن كثير، (بدون المدينة: دار طيبة للنشر والتوزيع، ١٤٢٠هـ)، ج: ١، ص: ٢٤٦.

^{٨٤} البقرة: ١١٠.

أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري، تفسير ابن كثير، ج: ٤، ص: ٢٠٤.

أسعار السهم متنوعة، من دونها إلى أعلاها من الأسعار، ليسهل المشتري في اختيار الأسهم التي سيشتريها حيث يناسب أموالهم، وكان هذا سبب لكثير من الناس مهتمون بشراء الأسهم ومن ذلك يحصل على الأرباح الجزيلة.

وشراء الأسهم من أسلوب الاستثمار المنتشرة في هذا الزمان، حيث كبراء هذه الدولة يبحثون في هذه المسألة، يعرضون معلومات عن الأسهم من مفهومها إلى كيفية شرائها، ويسهلون الناس في تجربتها. ومن هذه الأسباب قامت الدولة بأمر دفع زكاة الأسهم. وورد في المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) أن الشركة لا بد من دفع الزكاة إذا استوفت الشروط^{٨٦}، وكانت المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) دونها بعض العلماء لتكون مرجعا لدى البنوك المالية أو المؤسسات المالية الإسلامية في أنحاء العالم، وفيه المباحث عن الزكاة. وقد ورد القانون الإندونيسي رقم ٢٣ سنة ٢٠١١ عن إدارة الزكاة. فموضوع الزكاة هو النقود والأوراق المالية، حيث تؤخذ زكاته من الأوراق المالية وقرر القانون الإندونيسي رقم ٢٣ سنة ٢٠١١ م أن الزكاة تجب إخراجها وكذلك الأوراق المالية التي تحتوي فيها الأسهم. وكان القانون الإندونيسي رقم ٢٣ سنة ٢٠١١ مرجعا عند المجتمع الإندونيسي عند أداء الزكاة.

سعت الباحثة إلى إجراء مقارنة بين المعايير الشرعية لـ (AAOIFI) والقانون الإندونيسي رقم ٢٣ سنة ٢٠١١ في مسألة زكاة أسهم الشركة. وتمحورت أهداف البحث حول بيان معيار زكاة الأسهم في كل من (AAOIFI) والقانون الإندونيسي، وبيان أوجه الاتفاق والاختلاف بينهما. وتناول البحث ضوابط الزكاة من حيث التعريف، والمقدار، وطريقة الحساب، والجهة المكلفة بإخراج الزكاة في كل من النظامين.

تلخص الباحثة في دراستها اطلاعها على الدراسات السابقة ذات الصلة، ومن أبرزها رسالة علمية بعنوان "زكاة الأسهم والسندات في منظور الحكم الإسلامي" لل طالبة لؤلؤ سيدي فاطمة (Lukluk Siti Fatimah) من قسم الأحوال الشخصية، كلية العلوم الإسلامية، الجامعة الإسلامية الإندونيسية، يوجياكرتا، سنة ٢٠١٨ م. اعتمدت الرسالة المنهج

^{٨٦} هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، البحرين، ٢٠١٧ م، ص: ٨٨٠.

المكتبي، وامتدت إلى ٩٩ صفحة، موزعة على خمسة أبواب وتمهيد. تناول الباب الأول مقدمة البحث ضمن سبعة فصول تشمل خلفية البحث، وتحديد المسائل، والأهداف، والأغراض، والدراسات السابقة، والإطار النظري، وخطة البحث. أما الباب الثاني، فخصص لتعريفات عامة وإطار نظري، وتضمن مراجعة عامة حول الزكاة، والأسهم، وموضوع الكفالة.

. تناولت الباحثة في الباب الثالث مناهج البحث، متضمنًا نوعه، منهجه، أدوات جمع البيانات، وتحليلها. وفي الباب الرابع تناولت موضوع زكاة الأسهم والكفالة مع تحليل النتائج. ويتميز هذا البحث بمقارنة ضوابط زكاة أسهم الشركات بين BAZNAS الإندونيسية والمعايير الشرعية LAAOIFI، وهو ما لم تتطرق إليه الباحثة لؤلؤ سابقًا.

ثم يليه البحث العلمي بعنوان *PENGELOLAAN ZAKAT SAHAM DI BADAN AMIL ZAKAT NASIONAL SERTA KESesuaInNYA TERHADAP UNDANG-UNDANG NO.23 TAHUN 2011 DAN PEMIKIRAN YUSUF QARDHAWI* ترجمت الباحثة هذا الموضوع بـ إدارة زكاة الأسهم في اللجنة الوطنية بإندونيسيا (BAZNAS) وملاءمتها تجاه القانون الوضعي رقم ٢٣ سنة ٢٠١١ وفكرة يوسف قرضاوي " وهذا البحث العلمي كتبه محمد رشيد رضا الجامعة الإسلامية الحكومية شريف ، (Muhammad Rasyid Ridho) هداية الله، قسم الاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة سنة ٢٠٢٠ م. ويعتبر هذا البحث بحثًا مكتبيًا، ويقع البحث في ٨٧ صفحة على خمسة أبواب، ولكل باب فصول وفيه تمهيد.

ففي باب الأول تكلم الباحث عن مقدمة البحث. وفي هذا الباب يتكون من ثمانية فصول: في الفصل الأول تكلم الباحث عن خلفية البحث، وفي الفصل الثاني تكلم عن تحديد المسائل، وفي الفصل الثالث تكلم عن قيود المسألة وفي الفصل الرابع تكلم عن أهداف البحث، وفي الفصل الخامس تكلم عن فائدة البحث، ثم في الفصل السادس تكلم عن منهج البحث، والفصل السابع تكلم عن الإطار النظري الفصل الأخير تكلمت عن خطة البحث. ثم في باب الثاني تكلم الباحث عن المراجعة النظرية. وهذا الباب يتكون من فصلين في الفصل الأول تكلم الباحث عن تعريف الزكاة والأسهم، وفي الفصل الثاني تكلم عن البيانات في الدراسات السابقة.

تناول الباحث في الباب الثالث الحديث عن لجنة الزكاة الوطنية بإندونيسيا (BAZNAS) من خلال ستة فصول، شملت تاريخها، رؤيتها ورسالتها، سياساتها، أهدافها، هيكلها التنظيمي، وموقعها. أما في الباب الرابع، فقد تناول تحليل إدارة زكاة الأسهم في BAZNAS، من حيث النصاب والمقدار والحول، وآليات إدارتها، ومقارنتها بالقانون الإندونيسي رقم ٢٣ لسنة

٢٠١١. ويشتمل الباب الخامس على الخاتمة. ويكمن وجه الاختلاف بين هذا البحث والبحث السابق في أن هذا البحث يقارن بين ضوابط زكاة الأسهم في *BAZNAS* والمعايير الشرعية *AAOIFI*، بينما يقتصر بحث محمد على المقارنة مع القانون الإندونيسي فقط.

يتناول بحث "زكاة الأسهم (دراسة فقهية مقارنة)" لهما محمد سعد بشارت، دراسة مكتبية مكونة من خمسة أبواب، تشرح مفهوم الأسهم وأنواعها وحكم التعامل بها في الفقه الإسلامي، ومشروعية الزكاة فيها. كما يعرض البحث الآراء الفقهية حول زكاة الأسهم، ويبحث في القيمة المعتمدة، النصاب، ومسؤولية إخراج الزكاة. ويُختتم بتحليل كيفية تقويم الأسهم وحساب زكاتها وفق الفقه الإسلامي. وفي الباب الأخير وهو الباب الخامس، على هو الخاتمة. ووجه الاختلاف بين هذا البحث وتلك المقالة، أن هذا البحث سيتكلم عن المقارنة بين ضوابط زكاة أسهم الشركة عند لجنة الزكاة الوطنية بإندونيسيا وبينها عند المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (*AAOIFI*) في مسألة زكاة الأسهم في الشركة، والبحث محمد سعد تكلم عن ضوابط زكاة الأسهم تفصيلا عموما.

يتناول بحث "زكاة الأسهم الموقوفة على الذرية" لعبد العزيز بن سعد الدغثير مسألة زكاة الأسهم الموقوفة، وخاصة المخصصة للذرية، وهل تُعد من الأموال الزكوية. وهذا البحث نشر على شبكة الألوكة www.alukah.net يشمل البحث تعريف المفاهيم المتعلقة، وزكاة الشركات، وتأثير الخلطة، وتفصيل الخلاف في الوقف الذري. ويشترك مع البحث السابق في مناقشة زكاة الشركات، لكنه يختلف في دمجها بين موضوعي الزكاة والوقف في آن واحد. والدراسة السابقة التالية هي البحث بعنوان "زكاة الأسهم الموقوفة على الذرية".

يتناول بحث "زكاة أسهم الشركات المعاصرة" الصادر في مجلة دراسات اقتصادية إسلامية سنة ٢٠١١ م، مسائل تتعلق بوجوب زكاة الأسهم، المُكَلَّف بها، وكيفية زكاتها، مع التفريق بين أسهم التجارة والغلة. يوافق البحث السابق في معالجة زكاة الشركات، لكنه يختلف عنه في كونه لا يختص بالمقارنة مع القانون الوضعي لدولة معينة، بل يركز على معالجة عامة وفق المعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية.

ب- منهج البحث

هذا البحث يعتبر بحثاً مكتوباً، أي أن البحث الذي قامت الباحثة بمطالعة الكتب الفقهية والرسائل العلمية التي لها علاقة بالموضوع، من المؤلفات القديمة والبحوث المعاصرة. سلكت الباحثة في كتابة هذا البحث منهج المقارنة الذي يتم ذلك من خلال دراسة المقارنة بين المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) والقانون الإندونيسي عن زكاة الأسهم في الشركة.

تبدأ العملية في إعداد هذا البحث يجمع البيانات ثم تحليلها كالمناهج الآتية: (١) ذكر الآيات القرآنية في الحاشية والاختصار فيه على اسم السورة ورقم الآية ووضعها بين القوسين. (٢) عزو الأحاديث بحصر الحديثية على الكتب التسعة وأقوال العلماء المخصصين فيه في ذكر درجته إن لم يكن في الصحيحين، وإذا كان فيهما أو في أحدهما يكتفي بعزو الحديث إليه بذكر الكتاب، ثم الباب، ثم رقم الحديث وذلك في الحاشية. (٣) الرجوع إلى المعاجم في ذكر التعريف اللغوي للمصطلحات الواردة في البحث وإلى كتب الفقهاء في التعريف الاصطلاحي. (٤) الرجوع إلى الكتب الفقهية المعتمدة في ذكر الأقوال ونسبتها عند وجود الاختلاف.

ت- البحث ونتائجه

١. تعريف الزكاة وحكمها وشروط وجوبها

الزكاة في اللغة البركة والنماء والطهارة^{٨٧}، ويقال الزكاة من الزكاء والنماء، والزيادة، سميت بذلك لأنها تثمر المال وتنميه^{٨٨}. والزكاة عند القانون الإندونيسي هي الأموال المستخرجة على المسلمين أو المشروع التجاري ليسلم إلى مستحقيها مطابقاً للشريعة الإسلامية^{٨٩}. أما الزكاة عند المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) هي حق يجب في أموال مخصصة يصرف لفئات محددة وهي فريضة عينية إذا توافرت شروطها^{٩٠}.

^{٨٧} مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، (بدون المدينة: دار الدعوة، بدون سنة)، ج. ١، ص. ٣٩٦.
^{٨٨} هيئة من العلماء، الفقه الميسر، (الرياض: مدار الوطن للنشر، ٢٠١٢م)، ج: ٢، ص. ١١.
^{٨٩} القانون الإندونيسي رقم ٢٣ سنة ٢٠١١م عن إدارة الزكاة، الباب الأول الفصل الأول الرقم الثاني.
^{٩٠} هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، البحرين، ٢٠١٧م، ص: ٨٨٢.

وأما تعريفه في الشرع، فقد عرفها العلماء من المذاهب الأربعة بتعريفات متقاربة وقد عرف الحنفية الزكاة بأنها تملك جزء من مال مخصص من مال مخصص لشخص مخصص عينه الشارع لوجه الله تعالى. وعرفها المالكية بأن الزكاة إخراج جزء مخصص من مال مخصص بلغ نصابا لمستحقه، إن تم الملك، وحول غير معدن وحرث. وقال الشافعية في تعريفها: اسم لما يخرج عن مال أو بدن على وجه مخصص. وقال الحنابلة هي حق واجب في مال مخصص لطائفة مخصصة في وقت مخصص.^{٩١} ومن خلال هذه تبين لنا أن هذه التعريفات لها معنا واحدا تناسب بعضها بعضا وهي أداء الحق الواجب في المال على المقدار المخصص لمستحقه.

أما حكم الزكاة لقد أجمع جمهور العلماء على وجوب أداء الزكاة لكل مسلم الذي توفر شروط الزكاة، ومن امتنع في أدائها فقد ارتكب كبيرة من كبائر الذنوب، وقد قال الله تعالى في كتابه الكريم ﴿وَالَّذِينَ يَكْنُزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ . يَوْمَ يُخَيَّ عَلِيًّا فِي نَارٍ جَهَنَّمَ فَتَكْوَى بِمَا جَبَّاهُمْ وَجُنُوهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنْزْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كَنْتُمْ تَكْنُزُونَ﴾^{٩٢} ووجه الاستدلال من هذه الآية في قوله تعالى (والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم) أي أن من يمسكون مالهم ولا ينفقون في الخير، أو أن يمسكوا عن النفقة الواجبة، ويمنعون من الزكاة، وهذا هو الكنز محرم. فبشر الله تعالى لهؤلاء المعاندين بعذاب أليم^{٩٣}.

فقد روى مسلم في صحيحه عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم: "ما من صاحب كنز لا يؤدي زكاته إلا أحمى عليه في نار جهنم فيجعل صفائح فيكوى بها جنباه وجبينه حتى يحكم الله بين عباده في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة ثم يرى سبيله إم إلى الجنة وإما إلى النار وما من صاحب إبل لا يؤدي زكاتها إلا بطح لها بقاع قرقر كأوفر ما كانت تستن غليه كلما مضى عليه أراها ردت عليه أولاها حتى يحكم الله بين عباده في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة ثم يرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار وما من صاحب غنم لا يؤدي زكاتها إلا بطح لها بقاع قرقر كأوفر

^{٩١} هيئة من العلماء، *الفقه الميسر*، (الرياض: مدار الوطن للنشر، ٢٠١٢م)، ج: ٢، ص: ١١.

^{٩٢} التوبة: ٣٤-٣٥.

^{٩٣} عبد الرحمن بن ناصر السعدي، *تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان*، (بدون المدينة: مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٠م)، ص: ٣٣٥.

ما كان فتطؤه بأطلاقها وتنطحه بقرونها ليس فيها عقصاء ولا جلاء كلما مضى عليه أراها ردت عليه أولاها حتى يحكم الله بين عباده في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة مما تعدون ثم يرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار.^{٩٤}

تجب الزكاة على المسلم الحر العاقل البالغ الذي يملك مالا تاما يمكنه التصرف فيه دون استحقاق للغير. ويشترط لوجوبها أن يكون المال ناميا حقيقيا أو تقديريا، وأن يبلغ النصاب الشرعي، وهو مقدار معين يختلف باختلاف نوع المال. كما يُشترط حولان الحول، أي مرور اثني عشر شهرا قمريا على امتلاك النصاب، وتكون الزكاة بنسبة ٢,٥٪ من المال المستحق.^{٩٥}

٢- تعريف السهم وأنواعه وحكم زكاته

السهم جمع من السهم، والسهم هو الحظ ونصيب^{٩٦} أو حصة أو شيء يشمل ملكية في شركة ما.^{٩٧} السهم عند القانون الوضعي هو العين المستثمر يعطي حق مالكة^{٩٨}. والسهم عند المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) هي حصة الشركة في موجودات الشركة، ممثلة بصك قابل للتداول^{٩٩}. ومن خلال هذه التعريفات يمكننا أن نقول أن السهم هو الرسالة الواثقة إشارة إلى صاحبها بأنه من صاحب الشركة أو له حق على تلك الشركة.

تنقسم الأسهم إلى نوعين رئيسيين: الأسهم العادية والأسهم الممتازة. الأسهم العادية هي الأكثر تداولاً، وتعد دليلاً على ملكية جزء من الشركة، ويحق لحاملها التصويت في قرارات الشركة

^{٩٤} أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري، صحيح مسلم، (القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي، ١٩٥٥م)، ج: ٢، ص ١٨٠، رقم الحديث: ٩٨٧.

^{٩٥} هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، البحرين، ٢٠١٧م، ص: ٨٨٤.

^{٩٦} مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط، (بدون المدينة: دار الدعوة، بدون سنة)، ج. ١، ص. ٤٥٩.

^{٩٧} <https://ar.wikipedia.org/wiki/سهم-تجارة>

^{٩٨} القانون الإندونيسي رقم ٤٠ سنة ٢٠٠٧م عن الشركة الباب الثالث الفصل الأول الرقم الأول.

^{٩٩} هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، البحرين، ٢٠١٧م، ص: ٤٨٧.

بحسب عدد الأسهم التي يملكها. أما الأسهم الممتازة، فهي تضمن لصاحبها أرباحًا ثابتة وأولوية في استرداد رأس المال عند تصفية الشركة، لكنها غالبًا لا تمنح حق التصويت. تنقسم الأسهم الممتازة إلى أنواع، منها: الأسهم المباشرة (غير التراكمية)، وهي لا تضمن للمستثمر أرباحًا متأخرة في حال عجز الشركة عن الدفع. ومنها الأسهم التراكمية، التي تحمي المساهمين من الخسارة عند تعثر الشركة، حيث تُرحّل الأرباح غير المدفوعة إلى السنوات المقبلة.^{١٠٠}

استقر الاجتهاد الفقهي المعاصر على جواز شركات المساهمة إذا كان نشاطها مباحًا، وتُعد زكاة الأسهم من المسائل المستجدة التي تدخل تحت عموم أدلة الزكاة في المال. وقد استند الفقهاء في وجوب زكاتها إلى آيات عامة منها قوله تعالى: ﴿خذ من أموالهم صدقة...﴾، مما يدل على وجوب الزكاة في الأموال البالغة النصاب. وأكدت فتوى مجلس العلماء الإندونيسي (MUI) أن زكاة الأسهم تُقاس بزكاة عروض التجارة. كما أيدت المعايير الشرعية (AAOIFI) هذا الحكم، حيث أوجبت الزكاة في أسهم الشركات ضمن شروط محددة مثل وجود قانون أو نص نظامي يلزم بذلك.^{١٠١}

٣- زكاة أسهم الشركة عند المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)

أ- التعريف بالمعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)
المعايير الشرعية (AAOIFI) هي قواعد فقهية مالية أُصدرت منذ عام ١٩٩٩م لتنظيم معاملات المصارف الإسلامية وفق الشريعة. تهدف إلى توحيد الإجراءات والفتاوى، وقد صاغتها لجنة من العلماء المتخصصين في فقه المعاملات. تتضمن أكثر من ٥٤ معيارًا أصبحت مرجعًا موثوقًا في الصيرفة الإسلامية ومقرًا دراسيًا في العديد من الجامعات.^{١٠٢}

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) معايير شرعية شاملة لتنظيم المعاملات المالية بما يوافق الشريعة، تغطي موضوعات متنوعة كالبطاقات البنكية، المرابحة، الزكاة، والتأمين الإسلامي.

^{١٠٠} أنواع الأسهم [/https://mawdoor.com](https://mawdoor.com)

^{١٠١} هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)،

البحرين، ٢٠١٧م، ص: ٨٨٢-٨٨٠.

^{١٠٢} المصدر السابق

تهدف هذه المعايير إلى توحيد الفتوى وتقديم بدائل شرعية تعزز الثقة والاستقرار في السوق المالية الإسلامية. تمر عملية إصدار المعايير بمراحل دقيقة، تبدأ بالدراسة الفقهية المتعمقة، وتنتهي بالإقرار الرسمي بعد مراجعات علمية ولغوية موسعة. وتسعى الهيئة أيضاً إلى تطوير الفكر المحاسبي والشرعي من خلال التدريب والندوات والإصدارات العلمية. كما تعمل على مراجعة المعايير وتحديثها لتواكب التطورات المالية المعاصرة وتعتمدها الجهات الرقابية والمؤسسات ذات الصلة

١٠٣.

ب- تحليل معيار زكاة سهم الشركة عند المعايير الشرعية للمؤسسات المالية

يتناول هذا المبحث تحليل معيار زكاة أسهم الشركة وفقاً للمعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) تركّز الباحثة على نقطتين: الأولى حول مفهوم الأسهم في ضوء المعايير الشرعية، والثانية حول أحكام زكاتها. وترى المعايير أن السهم يمثل حصة في موجودات الشركة، ويعد مالكة شريكاً يتحمل الربح والخسارة، وتختلف أحكامه الشرعية بحسب نشاط الشركة.^{١٠٤}

يتناول المعيار الشرعي رقم ٢١ الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) أحكام الأوراق المالية، وبخاصة الأسهم والسندات. يُشترط لجواز إصدار الأسهم أن يكون نشاط الشركة مباحاً شرعاً، فلا يجوز إصدار أسهم لشركات تمارس أنشطة محرمة كبيع الخمر أو التعامل بالربا. ويرى المعيار أن السهم يمثل حصة شائعة في رأس مال الشركة وفي موجوداتها وحقوقها، ويكون محل العقد عند تداوله هو هذه الحصة الشائعة. صدر هذا المعيار في ٣٠ ربيع الأول ١٤٢٥ هـ (٢٠ مايو ٢٠٠٣ م)، وتم اعتماده رسمياً في الاجتماع الثاني عشر للهيئة المنعقد بالمدينة المنورة.¹⁰⁵

^{١٠٣} المصدر السابق

^{١٠٤} الهيئة الشرعية، أحكام وفتاوى الزكاة والصدقات والندور والكفارات، (بدون المدينة: مكتب الشؤون الشرعية، ١٤٤٠ م)، ص: ٧٥.
¹⁰⁵ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، البحرين، ٢٠١٧ م، ص: ٥٧٥-٥٧٤.

وفي جانب الزكاة، عالج المعيار أحكام زكاة أسهم الشركات في ضوء قياسها على الذهب والفضة باعتبارها من عروض التجارة. وتختلف زكاة الأسهم حسب نوع نشاط الشركة: فإن كانت صناعية محضة ولا تمارس نشاطاً تجارياً، فلا زكاة على أسهمها ذاتها، بل على أرباحها إن وجدت. أما إن كانت الشركة تجارية تمارس البيع والشراء، فتجب الزكاة في أسهمها بنسبة ٥٪. إذا بلغت النصاب. ويُراعى في ذلك تمييز نوع النشاط وتحديد المال الزكوي المرتبط به وفق أحكام الشريعة.^{١٠٦}

تناولت المعايير الشرعية رقم ٣٥ طريقة حساب زكاة المؤسسات المالية، مع اعتماد طريقة صافي الموجودات لتحديد وعاء الزكاة. تشمل الموجودات الزكوية النقد، الذمم، البضائع، والأوراق المالية، مع خصم المطلوبات والمخصصات. تُلزم المؤسسة بإخراج الزكاة إذا توفرت الشروط، أو تنتقل المسؤولية إلى المساهمين مع توضيح الزكاة الواجبة لكل سهم أو حساب.^{١٠٧}

تلتزم المؤسسة بإخراج الزكاة إذا أُجِد قانون يُلزم بذلك، أو نصّ عليه النظام الأساسي، أو قررت الجمعية العمومية ذلك. وإذا وُكلت المؤسسة بإخراج الزكاة عن بعض المساهمين، يشترط توفر مبالغ مخصصة لذلك، مع التنسيق لتجنب التكرار. وإن لم تتوفر شروط الإلزام، تنتقل المسؤولية إلى المساهمين، مع بيان مقدار الزكاة الواجب لكل سهم أو حساب استثماري.

وفي أحكام عامة عن الزكاة^{١٠٨}: أن الزكاة فريضة شرعية تجب في أموال مخصصة إذا تحققت شروطها، وتصرف في مصارف محددة. تجب الزكاة في الذهب، الفضة، عروض التجارة، الأنعام، الزروع، الثمار، المعادن، والركاز، ولا تجب في الأجور والممتلكات الثابتة إلا فيما يتبقى منها عند الحول. ومن شروطها: الملك التام، وبلوغ النصاب الذي يقدر به ٨٥ جراماً من الذهب أو ما يعادله من النقود، ويُعمل به في تقويم عروض التجارة. كما يُشترط حولان الحول القمري (٣٥٤ يوماً) على

^{١٠٦} صالح بن غانم بن عبد الله السدلان، زكاة الأسهم والسندات والورق النقدي، (بدون المدينة: دار بلنسية للنشر والتوزيع، ١٣١٧ هـ)، ص: ١٧.

^{١٠٧} هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، البحرين، ٢٠١٧ م، ص: ٨٧٩.

^{١٠٨} هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، البحرين، ٢٠١٧ م، ص: ٨٨٢.

الأموال النقدية والتجارية والأنعام، أما الزروع والمعادن فيُزكى عند الحصاد أو الاستخراج مباشرة. مقدار الزكاة: ٢,٥٪ في الذهب، الفضة، والعملات، ١٠٪ في الزروع التي لا تسقى بمؤنة، ٥٪ فيما يسقى بمؤنة، و ٧,٥٪ إن اجتمعت المؤنتان، والزكاة في الأنعام مفصلة في الملحق.

تقرر المعايير الشرعية أن الزكاة لا تجب في أعيان الموجودات الثابتة المدرة للدخل، بل في صافي إيراداتها، أما الأسهم فتُزكى بحسب نوعها؛ للنماء على الموجودات الزكوية، وللمتاجرة بنسبة ٢,٥٪ من القيمة السوقية. وتُزكى الموجودات النقدية بقيمتها يوم الوجوب، وتُصرف الفوائد المحرمة في أوجه الخير. كما توجب الزكاة على أصحاب الحسابات الاستثمارية في أرصدهم وأرباحهم، وتُزكى حسب طبيعة الأصول المستثمرة، بينما تزكي المؤسسة أرباحها فقط.^{١٠٩}

4- زكاة أسهم الشركة عند القانون الإندونيسي رقم ٢٣ سنة ٢٠١١ م

أ- التعريف بالقانون الإندونيسي رقم ٢٣ سنة ٢٠١١ م حول زكاة أسهم الشركة.

أصبح بيع وشراء الأسهم في العصر الحديث يتم عبر التطبيقات الذكية والإنترنت، مع سهولة الوصول إلى المعلومات والتعليم المالي. وقد تطور سوق الأسهم في إندونيسيا منذ عام ١٩١٢، واستُبدل قانون عام ١٩٩٥ بقانون جديد عام ٢٠٠٧ لمواكبة ذلك التطور.^{١١٠}

ونظرا للعديد من الأشخاص يهتمون بالأسهم، حوث تكون الأسهم من الأموال الزكوية، فإن الحكومة الإندونيسية تأمر على دفع زكاة الأسهم، كما ذكر في اجتماع العلماء الإندونيسيين في التاريخ ١١ نوفمبر ٢٠٢١ م قرروا وجوب أداء زكاة الأسهم على المسلمين والهيئة والوطنية للزكاة (BAZNAS) التي قامت بتدبير الزكاة تشارك في اجتماعه.^{١١١}

ب- تحليل قرار القانون الإندونيسي رقم ٢٣ سنة ٢٠١١ م حول زكاة أسهم الشركة.

^{١٠٩} هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، البحرين، ٢٠١٧ م، ص: ٩١٤-٩١٣.

تم الاطلاع عليه <https://validnews.id/catatan-valid/sejarah-pasar-saham>، Kevin Sihotang, "Sejarah Pasar Saham", في ٨ أبريل ٢٠٢٥.

^{١١١} BAZNAS TV "Fatwa MUI Ditetapkan, Berikut Aturan Zakat Saham" BAZNAS News" [youtube.com/BAZNAS TV](https://www.youtube.com/BAZNAS_TV).

في هذا المبحث تتكلم الباحثة عن أحكام زكاة أسهم الشركة عند القانون الإندونيسي وكما ذكر من قبل أن لجنة الزكاة الوطنية بإندونيسيا (BASNAZ) هي لجنة رسمية أسستها الحكومة الإندونيسية على قرار رئيس الدولة الأندونيسية الرقم ٨ سنة ٢٠٠١ م، ولهذا كانت لجنة الزكاة الوطنية بإندونيسيا مصدرا ومرجعا للمسلمين الإندونيسيين. لم تقرر لجنة الزكاة الوطنية بإندونيسيا (BAZNAS) قانونا وأنظمة مستقلة يكون مرجعا للمجتمع، بل القانون الوضعي بإندونيسيا هو المرجع لأعمالها، ولكن أصدرت اللجنة دليلا عمليا لإخراج زكاة الأسهم، ولهذا يكون الكلام عن هذه المسألة دائرا حول النقاط الثلاثة:

أولاً: القانون الوضعي الرقم ٢٣ سنة ٢٠١١ عن إدارة الزكاة^{١١٢}. أنظمة وزارة الدين الرقم ٥٢ سنة ٢٠١٤ عن شروط وكيفية حساب زكاة المال وزكاة الفطرة واستغلال الزكاة لعمل المنتج^{١١٣}. وفيه التفصيل.

ثانياً: القانون الوضعي الرقم ٢٣ سنة ٢٠١١ عن إدارة الزكاة^{١١٤}، وفيه بعض النقاط اختارتها الباحثة:

UU No. ٢٣ Tahun ٢٠١١ Tentang Pengelolaan. Zakat, Bab, Pasal 1, No. ٢ "Zakat adalah harta yang wajib dikeluarkan oleh seorang muslim atau badan usaha untuk diberikan kepada yang berhak menerimanya sesuai dengan syariat Islam."

ترجمتها الباحثة: "الزكاة هي الأموال المأخوذة من المسلمين أو المشروع التجاري ليسلم إلى مستحقها مطابقا الشريعة الإسلامية."

UU No. ٢٣ Tahun ٢٠١١ Tentang Pengelolaan Zakat, Bab 1, Pasal 1, No. 5 "Muzaki adalah seorang muslim atau badan usaha yang berkewajiban menunaikan zakat."

ترجمتها الباحثة: "المزكي هو المسلم أو المشروع التجاري المكلف بالزكاة."

¹¹² UU No. 23 Tahun 2011 Tentang Pengelolaan Zakat

¹¹³ Peraturan Menteri Agama No. 52 Tahun 2014 Tentang Syarat Dan Tata Cara Perhitungan Zakat Mal Dan Zakat Fitrah Serta Pendayagunaan Untuk Usaha Produktif.

¹¹⁴ BAZNAS, Kompilasi Peraturan Perundang-undangan Pengelolaan Zakat (Jakarta Pusat: BAZNAS, ٢٠١٦) hal 1.

UU No. 23 Tahun 2011 Tentang Pengelolaan Zakat, Bab 1, Pasal 1, No. 1 "Badan Amil Zakat yang selanjutnya disebut BAZNAS adalah Lembaga yang melanjutkan pengelolaan zakat secara nasional."

ترجمتها الباحثة: "لجنة الزكاة الوطنية بإندونيسيا والمعروف بـ BAZNAS هي لجنة التي تدبر الزكاة على مستوى الدولة."

UU No. 23 Tahun 2011 Tentang Pengelolaan Zakat, Bab 1, Pasal 4, No. 2 "Zakat mal sebagaimana dimaksud pada ayat (1)¹¹⁵ meliputi: A. Emas, perak, dan logam mulia lainnya, B. Uang dan surat berharga lainnya. C. Perniagaan. D. Pertanian, Perkebunan, dan Kehutanan. E. Peternakan dan perikanan. F. Pertambangan. G. Perindustrian. H. Pendapatan dan jasa, I. Rikaz."

ترجمتها الباحثة: "ما ذكر في الفصل الرابع، الرقم الأول، أن الأموال الزكوية تشمل: أ. الذهب والفضة والقرش ب. العملات والأوراق المالية ت. عروض التجارة ث. الزروع والثمار و ثروات الغابات ج. الأنعام والسمكة ح. المعادن خ. المصانع د. الأجرة والرواتب د. الركاظ."

UU No. 23 Tahun 2011 Tentang Pengelolaan Zakat, Bab 1, Pasal 4, No. 3 "Zakat mal sebagaimana yang dimaksud pada ayat (2) merupakan harta yang dimiliki oleh muzaki perseorangan atau badan usaha."

ترجمتها الباحثة: "كما ذكر في الفصل الرابع الرقم الثاني أن الزكاة هي أموال المزيكي أو أموال المشروع التجاري"

UU No. 23 Tahun 2011 Tentang Pengelolaan Zakat, Bab 2, Pasal 6 "BAZNAS merupakan lembaga yang berwenang melakukan tugas pengelolaan zakat secara nasional."

ترجمتها الباحثة: "لجنة الزكاة الوطنية بإندونيسيا (BAZNAS) هي اللجنة التي مسؤولة في إدارة الزكاة الدولية."

¹¹⁵ Pasal 4 ayat 1 meliputi zakat mal dan zakat fitrah
ترجمتها الباحثة البند 4 الرقم 1 الزكاة يشمل زكاة المال وزكاة الفطرة

بالنسبة إلى أنظمة وزارة الدين الرقم ٥٢ سنة ٢٠١٤ عن شروط وكيفية حساب زكاة المال وزكاة الفطرة واستغلال

الزكاة لعمل المنتج^{١١٦} ، وقد كان فيه بعض النقاط اختارتها الباحثة:

Peraturan Menteri Agama No. Tahun ٢٠١٤ Tentang Syarat dan Tata Cara Perhitungan Zakat Mal dan Zakat Fitrah Serta pendayagunaan Zakat Untuk Usaha Produktif, Bab 1, Pasal 1, No.1 "Zakat adalah harta yang wajib dikeluarkan oleh seorang muslim atau badan usaha yang dimiliki l. oleh orang Islam untuk diberikan kepada yang berhak menerimanya sesuai dengan syariat Islam."

ترجمتها الباحثة: "الزكاة هي الأموال المستخرجة على مسلم أو مشروع تجاري ليسلم إلى مستحقها بالشريعة الإسلامية."

Peraturan Menteri Agama No. 52 Tahun 2014 Tentang Syarat dan Tata Cara Perhitungan Zakat Mal dan Zakat Fitrah Serta pendayagunaan Zakat Untuk Usaha Produktif, Bab 1, Pasal 1, No.2 "Zakat mal adalah harta yang dikeluarkan oleh muzaki melalui amil zakat resmi untuk diserahkan kepada mustahik."

ترجمتها الباحثة: "زكاة المال هي الأموال المستخرجة على المزكي عبر عامل الزكاة الرسمي ليسلم إلى مستحقها."

Peraturan Menteri Agama No. ٢ Tahun ٢٠١٤ Tentang Syarat dan Tata Cara Perhitungan Zakat Mal dan Zakat Fitrah Serta pendayagunaan Zakat Untuk Usaha Produktif, Bab 1, Pasal 1, No. ٤ "Muzaki adalah seorang muslim atau badan usaha yang dimiliki orang Islam yang berkewajiban untuk menunaikan zakat."

ترجمتها الباحثة: "المزكي هو مسلم أو مشروع تجاري المسلم الذي له فريضة في إيتاء الزكاة."

Peraturan Menteri Agama No. Tahun ٢٠١٤ Tentang Syarat dan Tata Cara Perhitungan Zakat Mal dan Zakat Fitrah Serta pendayagunaan Zakat Untuk Usaha Produktif, Bab 1, Pasal 1, No. ٦ "Nisab adalah batasan minimal harta yang wajib dikenakan zakat."

¹¹⁶ BAZNAS, *Kompilasi Peraturan Perundang-undangan Pengelolaan Zakat*, (Jakarta Pusat: BAZNAS ٢٠١٦), 69.

ترجمتها الباحثة: "النصاب هو حد الأقل المالي الذي يجب عليها الزكاة."

Peraturan Menteri Agama No. Tahun ٢٠١٤ Tentang Syarat dan Tata Cara Perhitungan Zakat Mal dan Zakat Fitrah Serta pendayagunaan Zakat Untuk Usaha Produktif, Bab, Pasal 1, No. ٧ "Haul adalah batasan waktu satu tahun Hijriyah atau ١٢ bulan Qomariyah kepemilikan harta yang wajib dikeluarkan zakat."

ترجمتها الباحثة: "الحول هو ملكية المال الذي يجب عليه الزكاة بعد سنة واحدة من الهجرية أو اثنتا عشر شهرا من القمرية."

Peraturan Menteri Agama No. ٥٢ Tahun 2014 Tentang Syarat dan Tata Cara Perhitungan Zakat Mal dan Zakat Fitrah Serta pendayagunaan Zakat Untuk Usaha Produktif, Bab 1, Pasal 1, No. ٩ "Zakat uang dan surat berharga lainnya adalah zakat yang dikenakan atas uang, harta yang disetarakan dengan uang, dan surat berharga lainnya yang telah mencapai nisab dan haul."

ترجمتها الباحثة: "زكاة العملات والأوراق المالية وغيرها هي الزكاة المستخرجة من العملات والأوراق المالية أو ما يساويها العملات الذي قد بلغ على النصاب والحول."

Peraturan Menteri Agama No. Tahun ٢٠١٤ Tentang Syarat dan Tata Cara Perhitungan Zakat Mal dan Zakat Fitrah Serta pendayagunaan Zakat Untuk Usaha Produktif, Bab 1, Pasal ٢, . ٢ "Syarat harta yang dikenakan zakat mal sebagai berikut: milik penuh, halal, cukup nisab, dan haul."

ترجمتها الباحثة: شروط الأموال الزكوية هي: الملك التام والحلال، وبلوغ النصاب والحول."

Peraturan Menteri Agama No. Tahun ٢٠١٤ Tentang Syarat dan Tata Cara Perhitungan Zakat Mal dan Zakat Fitrah Serta pendayagunaan Zakat Untuk Usaha Produktif, Bab 1, Pasal 9, No.1 "Zakat surat berharga wajib dikenakan atas kepemilikan surat berharga yang telah mencapai nisab 85 gram emas."

ترجمتها الباحثة: "زكاة الأوراق المالية يجب إخراجها إذا بلغ ٨٥ جرما من الذهب."

Peraturan Menteri Agama No. 52 Tahun 2014 Tentang Syarat dan Tata Cara Perhitungan Zakat Mal dan Zakat Fitrah Serta pendayagunaan Zakat Untuk Usaha Produktif, Bab 1, Pasal 9, No. 2 "Kadar zakat atas surat berharga sebesar 2,5%."

ترجمتها الباحثة: "مقدار زكاة الأوراق المالية هي 2,5%."

Peraturan Menteri Agama No. 52 Tahun 2014 Tentang Syarat dan Tata Cara Perhitungan Zakat Mal dan Zakat Fitrah Serta pendayagunaan Zakat Untuk Usaha Produktif, Bab 1, Pasal 9, No.3 "Dalam hal surat berharga lainnya yang dimiliki muzaki melebihi nisab, zakat yang harus dibayar sebesar 2,5% dari nilai surat berharga yang dimiliki."

ترجمتها الباحثة: "إذا بلغ الأوراق المالية للمزكي نصابًا، يجب الزكاة عليه 2,5% من أمواله."

Peraturan Menteri Agama No. 52 Tahun 2014 Tentang Syarat dan Tata Cara Perhitungan Zakat Mal dan Zakat Fitrah Serta pendayagunaan Zakat Untuk Usaha Produktif, Bab 1, Pasal 10, No.1 "Zakat uang dan surat berharga ditunaikan setelah mencapai haul dan dibayarkan melalui amil zakat resmi."

ترجمتها الباحثة: "إيتاء زكاة العملات والأوراق المالية بعد بلوغ الحول عبر عامل الزكاة الرسمي."

Peraturan Menteri Agama No. 52 Tahun 2014 Tentang Syarat dan Tata Cara Perhitungan Zakat Mal dan Zakat Fitrah Serta pendayagunaan Zakat Untuk Usaha Produktif, Bab 1, Pasal 10, No. 2 "Muzaki yang memiliki uang dan surat berharga, perhitungan zakatnya disatukan dengan nisab senilai 85 gram emas."

ترجمتها الباحثة: "المزكي إذا كان لديه العملات والأوراق المالية، يضم نصابها إلى 85 جراما من الذهب."

٥- المقارنة بين ضوابط زكاة أسهم الشركة عند المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) والقانون الإندونيسي رقم ٢٣ سنة ٢٠١١ م

مما لا يخفى أن الزكاة واجب على كل مسلم له مال مخصوص بلغ النصاب وحال عليه الحال^{١١٧}. فمن أداها كما أمره الله نال الثواب الجزيل، قال الله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَءَاتَوْا الزَّكَاةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾^{١١٨} وقال الله تعالى ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾^{١١٩}. وقال تعالى ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ، الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ، وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ، وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ، وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ﴾^{١٢٠}

ومن الأموال التي تجب فيها الزكاة الأسهم، ولهذا قرر مجلس العلماء الفقهي المنعقد في دورة مؤتمر بجدة سنة ١٤٠٨ هـ الموافق بسنة ١٩٨٨ م وجوب زكاة أسهم الشركة على ما يلي^{١٢١}: أ) تجب زكاة الأسهم على أصحابها، تخرجها إدارة الشركة نيابة عنهم إذا نص في نظامها الأساسي على ذلك، أو صدر به قرار من الجمعية العمومية، أو كان قانون الدولة يلزم الشركات بإخراج الزكاة، أو حصل تفويض من صاحب الأسهم لإخراج إدارة الشركة زكاة أسهمه. ب) تخرج إدارة الشركة زكاة الأسهم كما يخرج الشخص الطبيعي زكاة أمواله. ت) إذا لم تترك الشركة أموالها لأي سبب من الأسباب، فالواجب على المساهمين زكاة أسهمهم، فإذا استطاع المساهم أن يعرف من حسابات الشركة ما يخص أسهمه من الزكاة لو زكت الشركة أموالها على النحو المشار إليه، زكى أسهمه على هذا الاعتبار.

وفي هذا الصدد، ستقوم الباحثة بالمقارنة بين المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIF) وبين القانون الإندونيسي رقم ٢٣ سنة ٢٠١١ في زكاة أسهم الشركة. وستذكر الباحثة في هذه الفقرات على الاختصار:

^{١١٧} هيئة الحكمية المستقلة، أحكام وفتاوى الزكاة والصدقات والندور والكفارات (بدون المدينة: مكتبة الشؤون الشرعية، ١٤٤٠ هـ)، ص: ١٣.
^{١١٨} البقرة: ٢٧٧.
^{١١٩} النساء: ١٦٢.
^{١٢٠} المؤمنون: ٤-١.
^{١٢١} عبد الله بن عبد الرحمن بن صالح البسام التميمي، توضيح الأحكام من بلوغ المرام، (مكة المكرمة: مكتبة الأسدي، ١٤٢٣ هـ)، ج: ٣، ص: ٣٠٦.

من حيث تعريف الزكاة فإنها عند المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) "حق تجب أموال مخصصة يصرف لفئات محددة. وهي فريضة عينية إذا توافرت شروطها."^{١٢٢} وعند القانون الإندونيسي أنها *"Zakat adalah harta yang wajib dikeluarkan oleh seorang muslim atau badan / usaha untuk"* ¹²³ *"diberikan kepada yang berhak menerimanya sesuai dengan syariat Islam"* الترجمة : الزكاة هي الأموال المستخرجة من المسلم أو المشروع التجاري ليسلم إلى مستحقيها مطابقا للشرعية الإسلامية.

من حيث تعريف السهم فإنه عند المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)

"السهم هو حصة الشريك في موجودات الشركة ممثلة بصك قابل للتداول."^{١٢٤} وعند القانون الإندونيسي أنه *"Saham adalah surat bukti yang menyatakan bahwa seseorang turut serta dalam suatu perseroan terbatas (PT)."* الترجمة : "السهم هو البينة على اشتراك وانضمام أحد في الشركة."^{١٢٥}

من حيث أموال الزكوية فإنها عند المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) تجب في الذهب والفضة والعملات وعروض التجارة والأنعام (الإبل والبقر والغنم) والزروع والثمار والمعادن والركاز. لا تجب الزكاة في الأجرة والرواتب وإيرادات المهن الحرة ونحوها عند قبضها، وإنما تجب فيما يبقى منها عند الحول.^{١٢٦} وعند القانون الإندونيسي أنها *"Zakat mal sebagaimana dimaksud pada ayat 1 meliputi emas, perak, dan logam mulia lainnya, uang dan surat berharga, perniagaan, pertanian, perkebunan, kehutanan,*

^{١٢٢} المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) المعيار الشرعي رقم ٣٥ عن الزكاة الفصل الثالث الرقم الأول البند الأول

¹²³ UU No. ٢٣ Tahun ٢٠١١ Tentang Pengelolaan Zakat, Bab 1, Pasal 1, No. ٢.

^{١٢٤} هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، البحرين، ٢٠١٧ م، ص: ٤٨٧.

¹²⁵ Pusat Kajian Strategis, *Fiqh Zakat Keuangan Kontemporer*, (Jakarta Pusat: BAZNAS, 2017), 140.

^{١٢٦} المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، المعيار الشرعي رقم ٣٥ عن الزكاة، الفصل الثالث الرقم الأول البند الثاني

"ما ذكر في الفصل *peternakan, perikanan, pertambangan, perindustrian, pendapatan, jasa, dan rikaz*." الترجمة:

الرابع الرقم الأول أن زكاة المال يشمل: الذهب والفضة والقرش والعملات والأوراق المالية وعروض التجارة والحراثة والزروع والثمار وثروات الغابات والأنعام والسمكة والمعادن والمصانع والأجرة والرواتب والركاز.¹²⁷

من حيث شروط الزكاة فعند المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)

قد ذكرت مفصلة في المعايير الشرعية رقم ٣٥ عن الزكاة الفصل الثالث الرقم الثاني.¹²⁸ وعند القانون الإندونيسي أنه

"*Syarat harta yang dikenakan zakat mal sebagai berikut; milik penuh, halal, cukup nisab, dan haul.*" الترجمة

: "شروط الأموال الزكوية هي: الملك التام والحلال وبلوغ النصاب والحول".¹²⁹

من حيث النصاب فعند المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) أن

نصاب الزكاة للذهب مهما كانت صورته هو ما وزنه ٨٥ جراما من الذهب الخالص أو ما يعادله من العملات الورقية والمعدنية وقيمتها العروض التجارية بعد تقويمها بالنقود وللمعادن المستخرجة. والنصاب للفضة ٥٩٥ جراما من الفضة الخالصة والنصاب المعتبر الجاري عليه العمل في تقويم عروض التجارة هو نصاب الذهب وأنصبة الزكاة للأنعام مبنية في الملحق.¹³⁰ وعند القانون الإندونيسي أنه

الترجمة: "النصاب هو حد الأقل المالي الذي يجب عليها الزكاة".¹³¹ "*Zakat emas wajib dikenakan atas kepemilikan emas yang telah mencapai nisab 85 gram emas*"¹³² الترجمة: "يجب إيتاء زكاة الذهب إذا بلغ نصابه إلى ٨٥ جراما

¹²⁷ UU No.23 Tahun 2011 Tentang Pengelolaan Zakat, Bab 1, Pasal 4, No.2.

¹²⁸ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، البحرين، ٢٠١٧ م، ص: ٤٨٧.

¹²⁹Peraturan Menteri Agama No. 52 Tahun 2014 Tentang Syarat dan Tata cara Perhitungan Zakat Mal dan Zakat Fitrah Serta pendayagunaan Zakat Untuk Usaha Produktif, Bab 1, Pasal 2, No. 2.

¹³⁰ المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، المعيار الشرعي الرقم ٣٥ عن الزكاة الفصل الثالث الرقم الثاني البند الأول.

¹³¹ Peraturan Menteri Agama No. 52 Tahun 2014 Tentang Syarat dan Tata cara Perhitungan Zakat Mal dan Zakat Fitrah Serta pendayagunaan Zakat Untuk Usaha Produktif, Bab 1, Pasal 1, No. 6.

¹³² Peraturan menteri Agama No ٥٢ Tahun 2014 Tentang Syarat dan Tata Cara Perhitungan Zakat Mal dan Zakat Fitrah Serta Pendayagunaan Zakat Untuk Usaha Produktif, Bab 1, Pasal 4, No. 1.

من الذهب¹³³ "Zakat perak wajib dikenakan atas kepemilikan perak yang telah mencapai 595 gram perak"¹³³

الترجمة: "يجب إبتاء زكاة الفضة إذا بلغ نصابه إلى ٥٩٥ جراما من الفضة." "Zakat uang wajib dikenakan atas."

¹³⁴ "Zakat emas" "kepemilikan uang yang telah mencapai nisab 85 gram emas" "Zakat surat berharga wajib dikenakan atas kepemilikan surat berharga yang telah." ٨٥ جراما من الذهب.¹³⁵

mencapai nisab 85 gram emas.¹³⁶

من حيث الحول فعند المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) فإنه للموجودات النقدية والتجارة والأنعام سنة قمرية ٣٥٤ يوما. وفي حال مراعاة السنة الشمسية في الموجودات النقدية والتجارة تكون نسبة الزكاة ٢,٥٧٧%، أما الزروع والثمر فلا ينظر فيها للحول، والعبرة بحصاها، وكذلك المعادن والركاز فالعبرة باستخراجها.¹³⁷ وعند القانون الإندونيسي "Haul adalah waktu satu tahun Hijriyah atau 12 bulan qomariyah kepemilikan harta yang wajib dikeluarkan zakat"¹³⁸ "الحول هو ملكية المال الذي يجب عليه الزكاة بعد سنة واحدة من الهجرية أو اثنتا عشر شهرا من القمرية"

من حيث زكاة أسهم الشركات فعند المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) ف"تلزم المؤسسة أو الشركة بإخراج الزكاة في الحالات الآتية: أ. صدور القانون ملزم بإخراج الزكاة ب. النص في النظام الأساسي على الالتزام بإخراج الزكاة ج. صدور القانون من الجمعية العمومية بالالتزام بإخراج الزكاة".¹³⁹ تحديد

¹³³ Peraturan menteri Agama No ٥٢ Tahun 2014 Tentang Syarat dan Tata Cara Perhitungan Zakat Mal dan Zakat Fitrah Serta Pendayagunaan Zakat Untuk Usaha Produktif, Bab 1, Pasal ٥, No. 1.

¹³⁴ Peraturan menteri Agama No ٥٢ Tahun 2014 Tentang Syarat dan Tata Cara Perhitungan Zakat Mal dan Zakat Fitrah Serta Pendayagunaan Zakat Untuk Usaha Produktif, Bab 1, Pasal 8, No. 1.

¹³⁵ Peraturan menteri Agama No ٥٢ Tahun 2014 Tentang Syarat dan Tata Cara Perhitungan Zakat Mal dan Zakat Fitrah Serta Pendayagunaan Zakat Untuk Usaha Produktif, Bab 1, Pasal ٩, No. 1.

¹³⁶ المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، المعيار الشرعي الرقم ٣٥ عن الزكاة الفصل الثالث الرقم الثاني البند الثالث.

¹³⁷ Peraturan menteri Agama No ٥٢ Tahun 2014 Tentang Syarat dan Tata Cara Perhitungan Zakat Mal dan Zakat Fitrah Serta Pendayagunaan Zakat Untuk Usaha Produktif, Bab 1, Pasal ١٠, No. ٧.

¹³⁸ المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، المعيار الشرعي الرقم ٣٥ عن الزكاة الفصل الثالث الرقم الثاني البند الأول.

وعاء الزكاة يتم تحديد وعاء الزكاة إما عن طريق صافي الموجودات أو عن طريق صافي الأموال المستثمرة، وذلك باستخدام نسبة ٢,٥ % للنسبة القمرية، أو نسبة ٢,٥٧٧ للسنة الشمسية".^{١٣٩}

“Zakat mal sebagaimana dimaksud pada ayat (1) meliputi: A. Emas, perak, وعند القانون الإندونيسي
dan logam mulia lainnya, B. Uang dan surat berharga lainnya. C. Perniagaan. D. Pertanian, Perkebunan, dan
Kehutanan. E. Peternakan dan perikanan. F. Pertambangan. G. Perindustrian. H. Pendapatan dan jasa, I.
Rikaz¹⁴⁰. الترجمة: "ما ذكر في الفصل الرابع، الرقم الأول، أن الأموال الزكوية تشمل: أ. الذهب والفضة والقرش ب.
العملات والأوراق المالية ت. عروض التجارة ث. الزروع والثمار وثروات الغابات ج. الأنعام والسمكة ح. المعادن خ. المصانع
د. الأجرة والرواتب د. الركاز".

“Dalam hal surat berharga lainnya yang dimiliki muzaki melebihi nisab, zakat yang harus dibayar sebesar
yang 2,5 % dari nilai surat berharga yang dimiliki”¹⁴¹

"الأوراق المالية يجب إخراج زكاتها إذا بلغ نصابها، ومقدار زكاتها ٢,٥٪ من الأوراق المالية".

٦- مقارنة زكاة أسهم الشركة عند المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)
وعند القانون الإندونيسي

أ- أوجه الاتفاق في زكاة أسهم الشركة عند المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية
(AAOIFI) وعند القانون الإندونيسي

ستذكر الباحثة في هذا الصدد أوجه الاتفاق بين المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية
الإسلامية (AAOIFI) وبين القانون الإندونيسي، وهو كما يلي: فمن حيث التعريف عند المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة

^{١٣٩} معايير المحاسبة والمراجعة والحكومة والأخلاقيات معيار المحاسبة المالية رقم ٩ عن الزكاة، الفصل الثاني الرقم الأول.

¹⁴⁰ UU No.23 Tahun 2011 Tentang Pengelolaan Zakat, Bab 1, Pasal 4, No.2.

¹⁴¹ Peraturan menteri Agama No ٥٢ Tahun 2014 Tentang Syarat dan Tata Cara Perhitungan Zakat Mal dan Zakat
Fitrah Serta Pendayagunaan Zakat Untuk Usaha Produktif, Bab 1, Pasal ٩, No. 3.

والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIF) هو: "حق تجب في أموال مخصصة يصرف لفئات محددة وهي فريضة عينية إذا توافرت شروطها".^{١٤٢} أما تعريف الزكاة عند لجنة الزكاة الهيئة الوطنية للزكاة بمعنى: "الأموال المستخرجة على المسلمين أو المشروع التجاري ليسلم إلى مستحقها الزكاة هي الأموال المأخوذة من المسلمين أو المشروع التجاري ليسلم إلى مستحقها مطابقا الشريعة الإسلامية".^{١٤٣}، وهذا التعريف كما ذكر في قانون رقم ٢٣ سنة ٢٠١١. أما وجه الاتفاق بين التعريفين، أن الزكاة هي الأموال المخصصة المستخرجة المملوكة عند مزكي، أي أن الأموال المخصصة هي الأموال المعينة التي أخرجت منها الزكاة وهي مملوكة لدى مزكي. فتبين أنه لم يكن بين التعريفين فرق إلا اختلافا في الألفاظ، إلا أن تعريف هيئة المحاسبة أبرز جانبا مهما من الزكاة، وهو كونها فريضة عينية، مما يوجب إخلاص النية واحتساب الأجر من الله عند أدائها. يقول صلى الله عليه وسلم: ((خمس من جاء بهنّ مع إيمان دخل الجنة من حافظ على الصلوات الخمس على وضوءهنّ وركوعهنّ وسجودهنّ ومواقيتهنّ وصام رمضان وحجّ البيت إن استطاع إليه سبيلا وأعطى الزكاة طيبة بها نفسه وأدى الأمانة)) رواه أبو داود.^{١٤٤}

أما تعريف السهم فعند المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIF) هو "حصة الشركات في موجودات الشركة ممثلة بصك قابل للتداول".^{١٤٥} السهم عند القانون الإندونيسي المعمول لدى لجنة الزكاة الوطنية بإندونيسيا (BAZNAS) هو: "وثيقة التوثيق تقيد أحد في الشركة"^{١٤٦} أو "السهم هو علامة على مشاركة أو

^{١٤٢} المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIF)، المعيار الشرعي رقم ٣٥، الفصل الثالث، الرقم الأول، البند الأول.

^{١٤٣} UU No.23 Tahun 2011 Tentang Pengelolaan Zakat, Bab 1, Pasal 1, No.2.

^{١٤٤} أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني، سنن أبي داود، بيروت: المكتبة العصرية، بدون سنة، ج. ١، ص. ١١٦، رقم الحديث: ٤٢٩، وحسنه الألباني في صحيح أبي داود (الكويت: مؤسسة غراس، ٢٠٠٢ م)، ج. ٢، ص. ٣١٣، رقم الحديث: ٤٥٧.

^{١٤٥} هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIF)، البحرين، ٢٠١٧ م، ص: ٤٨٧.

^{١٤٦} Pusat Kajian Strategis, "Fiqh Zakat Keuangan Kontemporer" (Jakarta Pusat: BAZNAS, 2017), 140.

ملكية شخص في شركة ما.^{١٤٧} ووجه الاتفاق بين التعريفين، أن السهم هو الأوراق المالية أو التوثيق الذي يدل على ملكية الشركة.

أما الأموال الزكوية فإنها عند المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIF) تجب في الذهب والفضة والعملات وعروض التجارة والأنعام (الإبل والبقر والغنم) والزروع والثمار والمعادن والركاز.^{١٤٨} وعند القانون الإندونيسي أن الأموال الزكوية تشمل: أ. الذهب والفضة والقرش ب. العملات والأوراق المالية ت. عروض التجارة ث. الزروع والثمار وثروات الغابات ج. الأنعام والسمكة ح. المعادن خ. المصانع د. الأجرة والرواتب د. الركاز.^{١٤٩} اتفقتا على وجوب الزكاة في الذهب والفضة والعملات وعروض التجارة والأنعام والزروع، والثمار، والمعادن، والركاز.

أما الشروط الزكاة فإنها عند المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIF) هي الملك التام وبلوغ النصاب والحوال.^{١٥٠} وعند القانون الإندونيسي المعمول لدى لجنة الزكاة الوطنية بإندونيسيا (BAZNAS) أنها شروطها الملك التام والحلال وبلوغ النصاب والحوال.^{١٥١} ووجه الاتفاق بينهما أن الملك التام وبلوغ النصاب والحوال هي من شروط الزكاة. الملك التام، والمقصود بذلك أن يكون الإنسان قادر على التصرف في المال، ويكون المال بيده، فمن كان ليس له قادر في تصرف المال فالزكاة ليس واجب عليه. واتفق الأمر بين لجنة الزكاة الوطنية والمعايير الشرعية بأن شروط الزكاة هي الملك التام، وبلوغ النصاب والحوال.

اتفقت المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIF) والقانون الإندونيسي على أن النصاب هو الحد الأدنى من المال الذي تجب فيه الزكاة. وقد حُدِّد نصاب الذهب بـ ٨٥ جرامًا، ونصاب الفضة بـ ٥٩٥

¹⁴⁷ BAZNAS “Zakat Saham dan Obligasi” diy.baznas.go.id

¹⁴⁸ المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIF)، المعيار الشرعي رقم ٣٥ عن الزكاة، الفصل الثالث الرقم الأول البند الثاني

¹⁴⁹ UU No.23 Tahun 2011 Tentang Pengelolaan Zakat, Bab 1, Pasal 4, No.2.

¹⁵⁰ المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIF)، المعيار الشرعي رقم ٣٥ عن الزكاة، الفصل الثالث الرقم الأول البند الثاني

¹⁵¹ Peraturan Menteri Agama No. 52 Tahun 2014 Tentang Syarat dan Tata cara Perhitungan Zakat Mal dan Zakat Fitrah Serta Pendayagunaan Zakat Untuk Usaha Produktif, Bab 1, Pasal 2, No.2.

جرامًا تقريبًا، مع تفاوت يسير في تقدير الفضة بين المذاهب الفقهية. كما اتفق الطرفان على أن نصاب الأوراق المالية والأسهم يُقاس بنصاب الذهب، وهو ٨٥ جرامًا أو ما يعادله من القيمة النقدية.^{١٥٢}

أما الحول فإنه عند المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) هو السنة القمرية ٣٥٤ يومًا.^{١٥٣} وعند القانون الإندونيسي هو ملكية المال الذي يجب عليه الزكاة بعد سنة واحدة من الهجرية أو اثنتا عشر شهرًا من القمرية.^{١٥٤} وبهذا أن الحول عند المعايير الشرعية والقانون الإندونيسي متفقان، وذلك الشأن يوافق الرواية عن ابن عمر أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: ((لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول)). رواه ابن ماجه.^{١٥٥}

تجب زكاة أسهم الشركات عند كل من هيئة (AAOIFI) و (BAZNAS) بنسبة ٢,٥٪ قياسًا على زكاة عروض التجارة. تشترط (AAOIFI) وجود قانون يلزم المؤسسة بإخراج الزكاة، بينما يرى القانون الإندونيسي عموم الوجوب دون هذا الشرط. الأسهم الصناعية تُزكى أرباحها فقط إذا بلغت النصاب، أما الأسهم التجارية فتُزكى قيمتها كاملة. الفرق بين النوعين يرجع إلى نية التملك؛ فالصناعية للاستثمار الدائم، والتجارية للتجارة والبيع.^{١٥٦}

ب- أوجه الاختلاف في زكاة أسهم الشركة عند المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) وعند القانون الإندونيسي

¹⁵² Peraturan Menteri Agama No.52 Tentang Syarat dan Tata Cara Perhitungan Zakat Mal dan Zakat Fitrah Serta Pendayagunaan Zakat Untuk Usaha Produktif, Bab 1, Pasal ٩, No.١.

^{١٥٢} المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، المعيار الشرعي الرقم ٣٥ عن الزكاة، الفصل الثالث الرقم الثان البند الثالث.

¹⁵⁴ Peraturan Menteri Agama No.52 Tentang Syarat dan Tata Cara Perhitungan Zakat Mal dan Zakat Fitrah Serta Pendayagunaan Zakat Untuk Usaha Produktif, Bab 1, Pasal ١, No.٧.

^{١٥٥} ابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد\ ماجه القزويني، سنن ابن ماجه، (بدون المدينة: دار إحياء الكتب العربية، بدون سنة)، ج.١، ص. ٥٧١، رقم الحديث: ١٧٩٢، وصححه الألباني في إرواء الغليل (بيروت: المكتب الإسلامي، ١٩٨٥ م)، ج.٣، ص. ٢٥٤، رقم الحديث: ٧٨٧.
^{١٥٦} سعيد بن علي بن وهف القحطاني، الزكاة في الإسلام في ضوء الكتاب والسنة - مفهوم، ومنزلة، وحجته، وفوائده، وأحكام، وشروط، ومسائل، (القصبة: مركز الدعوة والإرشاد، ١٤٣١ هـ)، ص. ٢٠٤.

عرضت الباحثة أوجه الاتفاق والاختلاف بين معايير (AAOIF) والقانون الإندونيسي (BAZNAS) في زكاة أسهم الشركة. اتفق الطرفان على أن الزكاة تؤخذ من أموال مخصصة مملوكة للمزكي، لكن اختلفا في تحديد من يخرج الزكاة؛ حيث لم توضح (AAOIF) ذلك صراحة، بخلاف (BAZNAS) التي نصت أن المزكي هو المسلم أو المشروع التجاري. في مسألة صرف الزكاة، ترى (AAOIF) أن إخراجها يتبع نوع الشركة، بينما ترى (BAZNAS) أن المالك هو المسؤول إذا بلغ النصاب وسجل السهم في دفاتر الأسهم الشرعية.^{١٥٧} كذلك، اتفقا على أن السهم يمثل ملكية في الشركة، لكن (AAOIF) تؤكد قابليته للتداول، بينما تعتبره (BAZNAS) مجرد توثيق. أما الأموال الزكوية، فاتفقا على الأنواع الأساسية، مع توسع (BAZNAS) لتشمل الرواتب، الأجور، والحراجه، وهو ما لم يُذكر في (AAOIF).

اتفق كل من (AAOIF) و (BAZNAS) على أن السهم يمثل ملكية في الشركة، لكن (AAOIF) أضافت أنه قابل للتداول، بخلاف (BAZNAS) التي اعتبرته مجرد توثيق للملكية. فيما يخص الأموال الزكوية، اتفقت الجهتان على الذهب والفضة والعملات وعروض التجارة والأنعام والزروع والمعادن والركاز. لكن (BAZNAS) توسعت لتشمل أيضًا الرواتب، الأجور، الحراجه، والأسماك، وهي لم تذكر صراحة في معايير (AAOIF).

المراد بالقرش هنا المعادن الثمينة كاللؤلؤ والاماس وما أشبه ذلك، ويقاس بالمعادن التي تخرج من الأرض، وقال الله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ﴾.^{١٥٨} أما الأوراق المالية، وقد اجتهد العلماء المعاصرون على وجوب زكاة الأوراق المالية. وقد يقاس إلى زكاة عروض التجارة، وقال الله تعالى ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾.^{١٥٩} إن كل مالك تام الملك من حر له مال فيه الزكاة، سواء في

¹⁵⁷ BAZNAS, "Zakat Saham", baznas.go.id, <https://baznas.go.id/zakatsaham>

^{١٥٨} البقرة: ٢٦٧.

^{١٥٩} التوبة: ١٠٣.

أن عليه فرض الزكاة، بالغا كان أو صحيحا أو معتوها أو صبيا فتأخذ الزكاة من الأموال التي بلغت نصابها وحولها واجب لتزكية ماله.^{١٦٠}

أما الأجرة والرواتب عند المعايير الشرعية لا تأخذ زكاتها إلا فيما من الفضلة المدخرة إلى الحول، وقال "لا تجب الزكاة في الأجرة والرواتب وإيرادات المهن الحرة ونحوها عند قبضها، وإنما تجب فيما يبقى منها عند الحول."^{١٦١} وفي هذه المسألة، هل زكاة الأجرة والرواتب يخرج منها الزكاة أم لا، وفي هذه الحال ليس لها نصوص صريحة في الكتاب والسنة، وقال الشيخ الألباني عند سئل عن زكاة الأجرة والرواتب، أنها تخرج منها الزكاة كإخراج الزكاة في عروض التجارة الذي حال عليه حولا وبلغ نصابها مثل نصاب الذهب.^{١٦٢} وقال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ﴾.^{١٦٣}

أما شروط الزكاة فقد ذكرت في المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) لا يشترط أن يكون المال حلالا. والقانون الإندونيسي المعمول لدى لجنة الزكاة الوطنية بإندونيسي (BAZNAS) تشترط أن يكون المال حلالا.^{١٦٤} والزكاة تقصد بها تزكية النفس وقال الله تعالى ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾^{١٦٥} وكيف يكون ذلك بالمال الحرام وقد أمر الله تعالى عباده بأكل الحلال ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾.^{١٦٦}

^{١٦٠} أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي، *تفسير الإمام الشافعي*، (المملكة العربية السعودية: دار التدمرية، ١٣٢٧هـ) ج: ٢، ص: ٩٤٩.
^{١٦١} المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، المعيار الشرعي رقم ٣٥ عن الزكاة، الفصل الثالث الرقم الأول البند الثالث.

^{١٦٢} شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، *جامع تراث العلامة الألباني في الفقه*، (صنعاء: مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، ٢٠١٥م)، ج: ١٠، ص: ٤٥٣.
^{١٦٣} البقرة: ٢٦٧.

^{١٦٤} Peraturan Menteri Agama No.52 Tentang Syarat dan Tata Cara Perhitungan Zakat Mal dan Zakat Fitrah Serta Pendayagunaan Zakat Untuk Usaha Produktif, Bab 1, Pasal ٢, No.٢.

^{١٦٥} التوبة: ١٠٣.

^{١٦٦} البقرة: ١٦٨.

أما النصاب لا فرق بين المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIF) والقانون الإندونيسي المعمول لدى لجنة الزكاة الوطنية بإندونيسيا (BAZNAS) في مسألة نصاب الزكاة، وقد اتفق فيهما أن النصاب هو مقدار أقل من المال الذي يجب زكاتها. واتفقا أيضا في مقدار نصاب الزكاة، وكذلك في مسألة الأوراق المالية أو الأسهم، أن نصابها يساوي أو يعادل نصاب الذهب وهو ٨٥ جراما من الذهب.

اتفقت المعايير الشرعية (AAOIF) والقانون الإندونيسي على أن الحول شرط وجوب الزكاة، ومدته سنة قمرية كاملة. كما أجمعت الجهتان على وجوب زكاة أسهم الشركة، وإن اختلف التعبير؛ ف (AAOIF) نصت صراحة على زكاة الأسهم، بينما اكتفت (BAZNAS) بذكر الأوراق المالية. ويشمل مصطلح الأوراق المالية في القانون الإندونيسي الأسهم والسندات وأدوات أخرى، أما في المعايير الشرعية فينحصر في الأسهم والسندات. اتفق الطرفان على نسبة الزكاة ٢,٥٪، لكن اختلفا في طريقة احتسابها؛ إذ اعتمدت (AAOIF) طريقة صافي الموجودات، بينما اعتمدت (BAZNAS) على حاصل ربح رأس المال.¹⁶⁷

ث- الخاتمة

يتضح من نتائج البحث أن زكاة أسهم الشركة وفقاً للمعايير الشرعية لهيئة (AAOIF) تُعد من زكاة عروض التجارة، إذ تُقاس على الذهب والفضة، ولا تُخرج باعتبارها من زكاة النقدين مباشرة. وتُفرق هذه المعايير بين نوع الشركة: فالشركات الصناعية الخالصة التي لا تمارس نشاطاً تجارياً، لا تجب الزكاة على أسهمها، وإنما تُزكى أرباحها فقط إن بلغت النصاب. أما الشركات التجارية التي تشتري وتبيع، فتُزكى أسهمها بالكامل بنسبة ٢,٥٪ متى بلغ مجموعها نصاب الذهب، وهو ٨٥ جراماً. من جهة أخرى، يقرر القانون الإندونيسي رقم ٢٣ سنة ٢٠١١، من خلال لجنة الزكاة الوطنية (BAZNAS)، أن زكاة الأسهم واجبة سواء أخرجها مالك السهم أو الشركة نفسها.

¹⁶⁷ BAZNAS, "Zakat Saham", baznas.go.id, <https://baznas.go.id/zakatsaham>, ٢٠٢٥ أبريل ١١، تم الاطلاع عليه في

تتفق هيئة (AAOIF) و (BAZNAS) على وجوب زكاة الأسهم بنسبة ٢,٥٪ إذا بلغت نصاب الذهب. BAZNAS توجب الزكاة على مالك السهم، بشرط أن تكون الشركة مدرجة في دفاتر الأسهم الشرعية (DES)، وإلا تُخرج الزكاة كصدقة. أما (AAOIF) فتربط وجوب الزكاة بطبيعة نشاط الشركة، فإن كانت تجارية وجبت الزكاة، وإن كانت صناعية فلا زكاة على أصل السهم. يتميز منهج (AAOIF) بالتفصيل الفقهي المرتبط بنوع النشاط، بينما يعتمد القانون الإندونيسي على معيار إداري عام. رغم اختلاف الآليات، إلا أن كلا الطرفين يسعيان لضمان عدالة أداء زكاة الأسهم في الإطار المؤسسي والشرعي.

ج- المراجع

القرآن الكريم

ابن تاسه، محمد. المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (دراسة تحليلية على ضوء الاجتهادات الفقهية الدرابة والمعايير المتعلقة به نموذجاً). أدرار: الجامعة الإفريقية أحمد دراية. ٢٠١٩م

ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر القرشي البصري. تفسير ابن كثير. بدون المدينة: دار طيبة للنشر والتوزيع. ١٤٢٠هـ.

آل نعمان، شادي بن محمد بن سالم. جامع تراث العلامة الألباني في الفقه. صنعاء: مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة. ٢٠١٥م.

البسام، عبد الله بن عبد الرحمن بن صالح التميمي. توضيح الأحكام من بلوغ المرام. مكة المكرمة: مكتبة الأسدي. ١٤٢٣هـ. الزحيلي، وهبة بن مصطفى. الفقه الإسلامي وأدلته. دمشق: دار الفكر. بدون سنة.

السَّجِسْتَانِي، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي، سنن أبي داود. بيروت: المكتبة العصرية. بدون سنة.

السدلان، صالح بن غانم بن عبد الله. زكاة الأسهم والسندات والورق النقدي. بدون المدينة: دار بلنسية للنشر والتوزيع. ١٣١٧هـ.

السعدي، عبد الرحمن بن ناص. تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان. بدون المدينة: مؤسسة الرسالة. ٢٠٠٠م.

القانون الإندونيسي رقم ٢٣ سنة ٢٠١١م عن إدارة الزكاة.

الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس. تفسير الإمام الشافعي. المملكة العربية السعودية: دار التدمرية. ١٣٢٧هـ.

القحطاني، سعيد بن علي بن وهف. الزكاة في الإسلام في ضوء الكتاب والسنة - مفهوم، ومنزلة، وجكّم، وفوائد، وأحكام، وشروط، ومسائل. القصب: مركز الدعوة والإرشاد. ١٤٣١ هـ.

القزويني، ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد\ ماجة. سنن ابن ماجه. بدون المدينة: دار إحياء الكتب العربية. بدون سنة.

مجمع اللغة العربية بالقاهرة. المعجم الوسيط. بدون المدينة: دار الدعوة، بدون سنة.

النيسابوري، أبو الحسين مسلم بن الحجاج. صحيح مسلم. القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي. ١٩٥٥ م.

الهيئة الشرعية. أحكام وفتاوى الزكاة والصدقات والندورات والكفارات. بدون المدينة: مكتب الشؤون الشرعية. ١٤٤٠ م

هيئة من العلماء. الفقه الميسر. الرياض: مدار الوطن للنشر. ٢٠١٢ م.

مراجع غير عربية ومواقع الإنترنت

BAZNAS. Kompilasi Peraturan Perundang-undangan Pengelolaan Zakat. Jakarta Pusat: BAZNAS, 2016.

Peraturan Menteri Agama No. 52 Tahun 2014 Tentang Syarat Dan Tata Cara Perhitungan Zakat Mal Dan Zakat Fitrah Serta Pendayagunaan Untuk Usaha Produktif.

Pusat Kajian Strategis. Fiqih Zakat Keuangan Kontemporer. Jakarta Pusat: BAZNAS, 2017.

UU No. 23 Tahun 2011 Tentang Pengelolaan Zakat.

BAZNAS, "Zakat Saham", baznas.go.id, <https://baznas.go.id/zakatsaham>

BAZNAS TV "Fatwa MUI Ditetapkan, Berikut Aturan Zakat Saham | BAZNAS News" [youtube.com/BAZNAS](https://www.youtube.com/BAZNAS) TV.

Kevin Sihotang, "Sejarah Pasar Saham", <https://validnews.id/catatan-valid/sejarah-pasar-saham>

Miliki Surat Berharga Sebagai Asetmu" <https://sikapiuangmu.ojk.go.id/>

<https://ar.wikipedia.org/wiki/سهم> - تجارة

<https://fatwamui.com/storage/539/HUKUM-ZAKAT-SAHAM.pdf>